المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⵏⵎⵓⵍ ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⴳ ⴷ ⵓⵔⵣⵓⵏ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

المملكة المغربية

Royaume du Maroc

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المضامين الثقافية والإعلام

إحالة ذاتية رقم 2018/35

ASR-C5-032017-35-6752-ar

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⵏⵎⵓⵔⴰⵏ ⵏ ⵓⵏⵎⵓⵔⵓⵏ ⵏ ⵓⵏⵎⵏⵓⵏ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المضامين الثقافية والإعلام

إحالة ذاتية رقم 2018/35

طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد تقرير ورأي حول موضوع: «المضامين الثقافية والإعلام».

وفي هذا الصدد، عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام بإعداد هذا التقرير والرأي.

وخلال دورتها العادية الثامنة والثمانين المنعقدة بتاريخ 26 يوليوز 2018 صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالأغلبية على التقرير الذي يحمل عنوان «المضامين الثقافية والإعلام»، والمنبثق منه هذا الرأي.

مقدمة

إذا كانت الثقافة هي مجموع الإنتاجات الرمزية والمعارف والإبداعات وأنماط التعبير والعيش والسلوك التي تعبّر عن متخيّل جماعة أو شعب؛ وإذا كانت الثقافة، تكتسي طبيعة مزدوجة: لامادية (بحكم كونها تعمل على إنتاج القيم والمعنى)، واقتصادية (بما تسمح به من إمكانيات خلق الثروة وفرص الشغل) فإنها، اعتبارا لذلك، أصبحت عاملا في التنمية ومحركا لها، خصوصا حين تقوم السياسات العمومية على وضع بنيات تتكامل فيها الممارسات الثقافية والقواعد الاقتصادية والوسائط الإعلامية.

ومما لا شك فيه أنه لا ينظر إلى ثقافة أمة ما بوصفها منظومة متناسقة وثابتة؛ بل ينظر إليها باعتبارها مجموعة مكونات متنوعة ومتطورة، تنتج، في نفس الآن، عن الإبداعية الطبيعية للمجتمع، وعن الإجراءات العمومية التي توضع لحماية التراث الوطني ودعم الإبداع.

غير أنه في عالم مفتوح ويزداد عولمة بفضل التكنولوجيات الرقمية، فإنه يتعين إعادة التأكيد على واجب الدولة على الاستثمار في التنمية الثقافية لتحقيق ثلاث غايات:

- تشجيع حرية الإبداع الفني والثقافي، وتيسير ولوج الجميع إلى المنتوجات الثقافية؛
- الرفع من مستوى تربية المواطنين وتقوية التماسك الاجتماعي؛
- تشجيع الإشعاع العالمي للإنتاجات الثقافية المغربية، وتوفير شروط تطويرها في المنافسة الثقافية العالمية.

وهكذا، فإن واجب دعم التنمية الثقافية لا يعني تدخّل الدولة في الإنتاجات الثقافية، أو الدفاع عن ثقافة «نخبوية» ضد «ثقافة شعبية»؛ وإنما من خلال دعم تنمية متنوعة وحيّة تمنع الدولة خطر سيطرة ثقافة تنميطية على المجتمع، تفتقر إلى الإبداعية، وتنتج الاستلاب الثقافي الذي يعوق التعبير عن الإبداع الوطني.

ولذلك فإن الثقافة تدخل ضمن المسؤوليات الكبرى للدولة بصفتها «خدمة عمومية» تعزز بواسطتها الروابط الاجتماعية وتوفر آليات الاندماج الوطني.

وإذا كان الإعلام المغربي يشهد تنوعًا كبيرا من حيث المبادرات الإعلامية، العمومية والخاصة، فكيف يمكن تدبير المعادلة التي توجد فيها الثقافة المغربية، واعتبارها خدمة عمومية ترفع من درجات الوعي لدى الجمهور في تنوع انتظاراته وبين المعالجات الإعلامية لمضامينها؟

ومن المعلوم أن وسائل الإعلام، بتعدد مرتكزاتها التقنية، تعتبر أداة مهمّة في تشكيل قيم الجمهور، وتؤثر على تنشئته وطرق اكتسابه لقواعد السلوك الاجتماعي، وتساهم في تشكيل مداركه وتنشيط خياله، وفتح آفاق معرفية متجددة، وذلك من خلال مضامين المقالات والبرامج الإذاعية والتلفزية والأفلام والإعلانات ومختلف النماذج الإيجابية أو السلبية التي تنقل مجموعة من المعلومات و القيم.

ومن المؤكد على أن وسائط الاتصال في الإعلام الجديد أصبحت فاعلا أساسيا في التغيرات الثقافية؛ فهي ليست مجرد أداة للبث والنقل وإنما تؤثر، بشكل قوي، على الاختيارات التقنية للمتعهّدين وعلى توجّهاتهم التحريرية وعلى نماذجهم الاقتصادية، وعلى تشكيل النماذج الثقافية الوطنية. وهكذا فإن المرء يواجه تحدّيا مزدوجا له طبيعة سياسية:

- يتمثل التحدّي الأول في بناء عُدّة تقنية قوية ومتنوعّة؛
- ويتجلّى التحدّي الثاني في دعم وإنتاج مضامين ثقافية تتلاءم مع الرهانات الوطنية.

وهو ما يستدعي تقديم عرض ثقافي غني ومتنوع يواكب ويحفّز الإبداع الثقافي الوطني، ودعم الوسائط التي تُعرّف بالإنتاج الثقافي المغربي وتعمل على إشعاعه.

وانطلاقا من السند الدستوري الذي يؤكد على أن:

«تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية».

والفصل 25 الذي يؤكد على أن «*حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها*». وأن «*حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي والتقني مضمونة*».

والفصل 26 الذي بمقتضاه «*تُدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة. كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة*».

في ضوء مقتضيات الفصل 28 الذي ينصّ على أن «*حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية.*

للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة».

كما «تشجع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به».

يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها. ويضمن الاستفادة من هذه الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي.

وبناء على توصيات المجلس في تقريره حول «من أجل ميثاق اجتماعي جديد: معايير يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها » في جزئه المتعلق «بالحق في الثقافة»، إلى المشاركة في الحياة الثقافية والإبداع الثقافي بكل أشكاله ونشره وتسهيل الولوج إليه، وتتبع المؤشرات المتعلقة: بعدد الكتب المنشورة كل سنة، وحجم نشرها وتوزيعها حسب الجهات، وعدد الأفلام المغربية المنتجة كل سنة، وعدد المسرحيات المنتجة كل سنة، وعدد الكتب التي يقرأها كل فرد في كل سنة... كما تؤكد هذه المرجعية على ضرورة تسهيل الولوج إلى التجهيزات والخدمات والفضاءات الثقافية.

واعتبارا للإعلان العالمي لليونيسكو بشأن التنوع الثقافي (2001)، في مادته الثالثة التي تنصّ على أن «*التنوع الثقافي بوصفه عاملا من عوامل التنمية*»، *والمادة الرابعة التي تؤكّد على «حقوق الإنسان بوصفها ضمانا للتنوع الثقافي*»، والمادة من الثامنة حيث تنصيصها على أن «*التراث الثقافي بوصفه مصدرا للإبداع*»، ثم المادة التاسعة حين تعتبر أن «*السياسات الثقافية بوصفها حافزا على الإبداع*».

وفي ضوء توجّهات التقرير العالمي لحماية وتنمية التعبيرات الثقافية» الصادر سنة 2017 الذي انبثق عن اتفاقية 2005، واستند إلى «أجندة 2030 للتنمية المستدامة»، الذي يدعو إلى «*إعادة التفكير في السياسات الثقافية*»، و«*جعل الإبداعية في صلب التنمية*»، بواسطة «*دعم أنظمة الحكامة المستدامة للثقافة*» التي تساهم في تحقيق «أهداف التنمية المستدامة»، وعلى أدوار «*وسائط الإعلام العمومية باعتبارها منتجة وشريكة وموزّعة وناشرة ووسيطة لخزّان من المضامين الإعلامية ذات الجودة*».

فقد حاول المجلس من خلال هذا الرأي أن يفحص مدى قدرة الاعلام المغربي على انتاج مضامين ثقافية وبرامج ثقافية قادرة على الارتقاء بالوعي الثقافي استنادا إلى مقاربة تشاركية تقوم على الانصات لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك مسؤولي القنوات التلفازية والإذاعية العمومية والخاصة، و إعلاميين وصحفيين من مختلف وسائل الإعلام، المكتوبة والإلكترونية، وكذا مع باحثين في الإعلام.

مما مكن من الوقوف عند أهم العوائق التي تعترض توفير شروط إنتاج مضامين ثقافية هادفة:

- هشاشة الأرضية التي يتحرك داخلها الإبداع الثقافي، مما ينعكس على واقع حال الممارسات الثقافية؛
- غموض وارتباك «المحتوى الثقافي» الذى تنتجه وسائل الاعلام، مع وجود استثناءات قليلة؛
- ضعف «الصناعات الثقافية» في المغرب.

وبالتالي فإن المشهد الثقافي المغربي يطرح مشكل ضمان انتاج محتوى ثقافي، يعمل على الجذب والتشويق ، والتعلم ،والرقي بالذوق وانتشار الوعي الثقافي.

وأن المشكلة التي يعاني منها الإعلام الثقافي المغربي، اليوم، لا تتمثل في الوسائل والوسائط، وإنما في :

- الاختيارات الثقافية الكبرى لأصحاب القرار السياسي والإعلامي؛
- توفير الموارد البشرية القادرة على الإبداع، و تعبئة الكفاءات المتنوعة التي تتطلبها الصناعات الثقافية؛
- غياب شروط التراكم الضروري لإقامة تقاليد إنتاجية في حقول ومجالات التعبير الثقافية؛
- العجز عن خلق التفاعل المناسب مع شرائح الجمهور المختلفة؛
- مسألة اللغة التي تطرح نفسها بحدة في كل حديث عن الإعلام والثقافة.

ولا شك في أن تطوير مجال الإعلام في المغرب يحتاج إلى جهود من الدولة والقطاع الخاص المتشبع بالالتزامات المواطنية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة استراتيجية لموضوع «المضامين الثقافية للإعلام» تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية. كما تقع على متعهدي التلفزات

والإذاعات مسؤولية الالتزام، في أدائهم الإعلامي، بأهداف ثقافية تتماشى مع حاجات وتطلعات المواطن المغربي، وإيلاء العناية للتراث الثقافي والأنشطة الثقافية والممارسات الجديدة في هذا المجال، والعمل على تأهيل الكفاءات والاعتماد على التجديد والابتكار في العمل الإعلامي والاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية.

و في ضوء غياب قواعد بنية تحتية لاقتصاديات الثقافة، وما تتطلبه من حياة ثقافية نشطة، ومن كفاءات ومهارات، يتعين النظر لثلاثة شروط محددة:

- أولها، بيئة حاضنة لا تُضيّق على الحريات، وتفتح المجال للكفاءات ومنهم الشباب والنساء لاقتراح مشاريع ودعمها وإنجازها وعرضها، وتوسيع دائرة الاعتراف بقدراتها وتحفيزها على العطاء والمبادرة؛
- ثانيا، القضايا والموضوعات التي ينشغل بها، أو من المفترض أن ينصبَّ عليها تفكير الفاعلين وإبداعهم، والقيم التربوية والفكرية والاجتماعية والأخلاقية التي يتعين ضخها في البرامج والمضامين المنتجة؛
- ثالثا، خلق ممكنات التكامل بين القطاعين العام والخاص.

ويمكن القول بأن الحديث عن الثقافة في الإعلام أو عن «الإعلام الثقافي» – وهما موضوعان مختلفان – يتفاوت باختلاف وسائطه التقنية، ويتطلب استدعاء واقع حال الرافعتين الرئيسيتين للثقافة : اللغة والتقنية. ويجمع الباحثون، ونتائج الاستبيانات، أن اللغتين العربية والأمازيغية تواجهان تحديات جمَّة تنعكس آثارها على أنماط إنتاج الثقافة في الوسائط الإعلامية، وعلى أشكال تلقيها وتداعيات مضامينها على الثقافة العامة والقيم والسلوك.

التوصيات

اعتبارا لكون الثقافة والإعلام يشكلان رهانين كبيرين بالنسبة للمجتمع في وحدته وتنوّعه، في حاضره ومستقبله؛ ولأن من واجب السلطات العمومية تشجيع العمل الثقافي والإعلامي بواسطة دعم اقتصاد الثقافة والمقاولة الإعلامية، بهدف تثمين الرأسمال الثقافي في تعبيراته المادية واللامادية؛ وفي ضوء التحوّلات الرقمية وتأثيرها على أنماط إنتاج وتداول الثقافة والإعلام، كما على العلاقات وآليات الاندماج الاجتماعي؛ وانطلاقا من عناصر تشخيص المضامين الثقافية والإعلام في المغرب، ودروس الممارسات الفضلى في هذا المجال، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوصي ب:

- **أولا**؛ إطلاق نقاش موسّع بهدف بلورة تعاقد وطني كبير حول سياسة عمومية عَرَضانية تتضافر فيها قطاعات الثقافة والتعليم والإعلام والشباب والسياحة والاقتصاد الرقمي، لوضع الثقافة في قلب المجهودات الوطنية للانخراط في «أجندة 2030 للتنمية المستدامة»، وذلك باعتماد إرادة سياسية عملية واضحة في هذه المجالات؛
- **ثانيا**؛ الدعوة إلى توسيع مجالات حرية التعبير والرأي ورفع العراقيل المتنوعة التي تحول دون ممارستها، والعمل على دمقرطة الفعل الثقافي والمشاركة المواطنة، وتعزيز التعددية في وسائل الإعلام وفي الانتاج الوطني؛
- **ثالثا**؛ بلورة قواعد وآليات تشاركية بين القطاعين العمومي والخاص للارتقاء بالإعلام الثقافي، وإبداع مضامين ثقافية تثمن الرأسمال الثقافي، وتقدّم الممارسات الثقافية الجديدة بطرق كفيلة بخلق التفاعل المناسب مع مختلف الأجيال والشرائح الاجتماعية؛
- **رابعا**؛ جعل الثقافة والإعلام من أساسيات الجهوية الموسّعة، والاستثمار في الرأسمال الثقافي والإعلام باعتبارهما رافعتين لتنمية الجهات والأقاليم، وإشراك الجمعيات المعنية وأهل الخبرة لإنتاج مضامين ثقافية بقدر ما تبرز مظاهر التنوع والتعدد في المغرب تقوّي في نفس الآن الروابط الاجتماعية والاندماج الوطني؛
- **خامسا**؛ السعي إلى التموقع الثقافي والإعلامي، إقليميا وإفريقيا ودوليا، بواسطة وسائل الاتصال السمعي البصري للتعريف بالرأسمال الثقافي والتراث الديني المغربي وبأساليب العيش الذي تميّزه، وبكل اللغات الممكنة من جهة، ولتعزيز روابط التواصل وتعميق أشكال التفاعل مع مغاربة المهجر من جهة أخرى؛
- **سادسا**؛ وضع استراتيجية حقيقية لإنتاج مضمون رقمي وطني؛ وذلك بهدف التواجد في أهم منصّات توزيع الثقافة (مقروءة، سمعية، ومرئية..) بواسطة الإنترنت، وتفادي الغياب عن المستهلكين المغاربة، ولا سيما الشباب منهم من جهة، وتكوينهم ابتداء من المدرسة على التمييز بين المضامين لتجنّب السقوط في الخلط أو ضحية معلومات مضللة من جهة ثانية؛
- **سابعا**؛ تشجيع المبادرات والمشاريع البديلة الموجهّة إلى الشباب والأجيال الجديدة، بمختلف اختياراتهم، مع الإدماج الفعلي لمقاربة النوع في كل مجالات الإبداع الثقافي والإعلامي.

كما يوصي المجلس ب:

1. الارتقاء بالإبداع الثقافي، بكل أنماط تعبيره، ولا سيما بتشجيع الكتاب والقراءة، وتحفيز الأطر الجمعوية التي تعمل في هذا المجال، مع توسيع الفضاءات المهتمّة بالقراءة والأشكال التعبيرية الأخرى، مثل الشبكة المغربية للقراءة، وشبكة المقاهي الثقافية؛

2. رسم أهداف مُكمّمة يمكن تحقيقها حسب آجال محددة، تتعلّق بعرض المضامين المغربية في المنصّات المفتوحة واستعمالها؛ ووضع آليات لتتبع هذا الاستعمال، وإعادة النظر في سياسة الدعم باعتماد مقياس التأثير الفعلي على المستعملين والجمهور، للتمكن من إنجاز تتبع كمي يعطي صورة واقعية عن استهلاك الثقافة الوطنية من خلال وسائط الاتصال، والدعوة إلى منح الأولوية لقنوات النشر والإعلام ذات الأهمية، ومنها الأنماط الجديدة للإعلام الجديد؛

3. الحرص على احترام مقتضيات دفاتر التحمّلات لمتعهّدي وسائط الاتصال السمعي البصري، ولا سيما ما يتعلّق فيها بالمضامين الثقافية والإنتاج الوطني؛

4. تحفيز الإذاعات الخاصّة بكل الطرق الممكنة، باعتبارها تقدم خدمات عمومية، للعناية بالمنتوج الثقافي، وتحسيس متلقّي برامجها بأهمية المعرفة والثقافة العامّة في المجهودات التنموية؛

5. وضع نظام لقياس تتبّع واستعمال الوسائط الإلكترونية لمعرفة مؤشرات استهلاك المضامين المغربية، ولا سيما الثقافية منها؛

6. الاستثمار المؤسسي في تكوين الكفاءات وتأهيل العاملين في المجال الإعلامي المتخصّص في المجالات الثقافية، وإحداث برامج للتكوين المستمر في هذه التخصصات؛

7. الاهتمام بتكوين الأطر المؤهلة في تخطيط وبرمجة وتنشيط برامج أماكن العيش الثقافية المختلفة باعتماد وسائط الاتصال السمعية البصرية والرقمية؛

8. تطوير الشراكات بين الفاعلين الثقافيين والمؤسسات الإعلامية العمومية والخاصّة، وتقوية الإنتاج الوطني، في كل أنماط التعبير، كتابة وسمعيًا بصريًا وإلكترونيًا، مع مراعاة التوازن بين المضامين المحلية والجهوية، والمضامين الوطنية والعالمية؛

9. إطلاق إذاعات وتلفزات للقرب (محلّية وجهوية)، وتحفيز الجمعيات الثقافية للانخراط في إنشائها ضمن دفاتر تحملات محددة لتقديم خدمات ثقافية لساكنة المجالات الترابية التي تغطّيها، خصوصا أن الانتقال إلى التكنولوجيا الرقمية الأرضية حرر عددا كبيرا من الترددات التناظرية يمكن استخدامها في هذا الإطار؛

10. تشجيع المبادرات الثقافية التي يقوم بها الشباب في شكل دعم مادي ومؤسسي لمشاريعهم الثقافية، بما فيها الإلكترونية، واستحداث جوائز خاصّة بالبرامج الثقافية في الإعلام؛

11. دعوة متعهّدي القطاع العمومي إلى دعم شركات الإنتاج الرقمي للشباب، وتكليفها بإنجاز برامج ثقافية محلّية ووطنية تستجيب لأنماط الممارسات الثقافية الجديدة للشباب؛

12. الحرص على حفظ الأرشيف الثقافي المغربي بكل أشكاله، وتثمينه من خلال استثماره بطرق إبداعية في إنتاج مضامين ثقافية جديدة؛

13. ضخّ برامج تكوين الصحفيين والإعلاميين، في المعاهد والمدارس، بما يلزم من المقررات الثقافية لإكساب المتخرّجين مقومات العمل الثقافي، وشروط تصور وإنتاج المضامين الثقافية، الكلاسيكية منها والرقمية؛

14. الاستثمار الأمثل للمضامين الثقافية والفكرية، التي ينتجها فاعلون ومبدعون مغاربة في المواقع الرقمية والبلوغات، في تطعيم البرامج والمواد الثقافية في الإعلام بكل وسائله؛

15. نهج سياسات للعرض الثقافي ذي الجودة، في القطاع العمومي والخاص، يستجيب للانتظارات المتغيرة، وخصوصا تلك المتعلقة بالشباب، يمتلك شروط المنافسة مع العروض الإعلامية المتعددة، ومع شبكات التواصل التي تتيحها المنصات الرقمية؛

16. حثُّ متعهّدي الاتصالات (الأنترنيت، والهاتف النقال..) على إدماج مضامين ثقافية مغربية (أغاني، أفلام، مسلسلات، أعمال وثائقية...) في العروض التي يقترحونها على زبنائهم.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma